

Distr.: Limited
19 September 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ٥٧ (أ) من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:

التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة

إعلان سياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٦٢/٢٤٢ المؤرخ ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، وبخاصة الفقرة ٥،

تعتمد الإعلان السياسي التالي:

الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية

١ - نحن رؤساء الدول والحكومات والوزراء وممثلو الدول الأعضاء وقد اجتمعنا في اجتماع رفيع المستوى، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، للنظر في "الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدما من أجل تحقيقها"، نؤكد على أن هذا الاجتماع الرفيع المستوى يتيح فرصة فريدة لتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية في أفريقيا، التي تمثل منطلقا أساسيا لإدخال أفريقيا في المسار العام للاقتصاد العالمي.

٢ - ونحن نعيد تأكيد الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في صورتها الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١)، والإعلان بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٢)، وتوافق

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر القرار ٢/٥٧.



آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٣)، وخطوة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(٤)، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٥).

٣ - ونعيد إعلان التزامنا بتنشيط وتعزيز شراكة عالمية بين الأنداد بالاستناد إلى قيمنا المشتركة، والمساءلة المتبادلة، والمسؤولية المشتركة، والعزم على العمل سويا من أجل مستقبلنا المشترك وبغرض حشد الموارد، بما فيها الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية، اللازمة لإنهاء الفقر والجوع وتخلف التنمية في أفريقيا، ابتغاء هدف صريح هو تحويل الالتزامات القائمة إلى إجراءات فعلية.

٤ - ونلتزم بتعزيز توفير الدعم لأغراض تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تمثل الإطار الأكبر للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في أفريقيا، علاوة على تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الإنمائية والوطنية ودون الإقليمية.

٥ - ونؤكد أن القضاء على الفقر، وبخاصة في أفريقيا، يشكل أكبر تحد يواجهه العالم بأكمله اليوم. ونؤكد أهمية تسريع النمو الاقتصادي المستدام الواسع النطاق، بما في ذلك إيجاد فرص العمل وتوفير العمل اللائق، كي نرى أفريقيا تضح بالحياة.

٦ - ونؤكد مجددا التزامنا بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، القارة التي لا يزال تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا على نحو كامل وفي الوقت المناسب، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، حلما خلبا فيها، على الرغم من الطفرات التي شهدتها مؤخرا.

٧ - ونلتزم بتوفير الدعم لترسيخ الديمقراطية في أفريقيا ومساعدة البلدان الأفريقية في نضالها من أجل تحقيق السلام الدائم والنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة.

٨ - ونشدد على أن الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات أمر حيوي لاستدامة النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ونعرب عن ترحيبنا بالتقدم الذي أحرزته بلدان أفريقية كثيرة فيما يتعلق بتنفيذ سياسات اقتصادية مناصرة للفقراء

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك؛ ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7) الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٥) انظر القرار ١/٦٠.

وتعميق جذور الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. ونؤكد أهمية المبادرات التي تقودها أفريقيا بهدف تعزيز الحوكمة السياسية والاقتصادية وإدارة الشركات، من قبيل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ونعلن مجدداً عن التزامنا بحماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية على نحو فعال.

٩ - ونرحب بجهود الحكومات الأفريقية الرامية إلى حشد الموارد الداخلية واجتذاب رأس المال الخاص بغرض تمويل الاستثمارات وتغطية النفقات اللازمة لتحقيق أهدافها الإنمائية. ونسلط الضوء على أهمية هيئة بيئة مواتمة على جميع المستويات، وهي مسألة حيوية لأغراض حشد الموارد المحلية وزيادة الإنتاجية وإيجاد فرص العمل، للشباب على وجه الخصوص، ومن أجل خفض هروب رأس المال ومكافحة الفساد وتشجيع القطاع الخاص واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ونشدد في هذا الصدد على أهمية بناء القدرات البشرية والمهنية والمؤسسية من أجل التنمية.

١٠ - ونؤكد أهمية تعزيز القطاعات المالية المحلية، بوصفها مصدراً لرأس المال، من خلال كفالة أن تكون شاملة للجميع، مما يزيد من فرص الحصول على الخدمات المالية.

١١ - ونبرز أهمية زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في سلسلة الأنشطة المضيفة لقيمة الصناعات الاستخراجية، علاوة على تنويعه في قطاعات أخرى، من أجل تحقيق مستويات أعلى من العمالة وتيسير نقل التكنولوجيا والمعارف.

١٢ - ونحن منشغلون لأن الالتزام بمضاعفة المعونة المقدمة لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، على النحو المحدد في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية الذي انعقد في غلين إيغلز، لن ينفذ وفقاً للمعدلات الحالية. وندعو إلى الوفاء بجميع الالتزامات المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الالتزامات التي أعلن عنها كثير من البلدان المتقدمة النمو بشأن تحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ من الدخل الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، علاوة على تحقيق هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل الوطني الإجمالي لأقل البلدان نمواً، ونحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهوداً فعلية وفقاً لالتزاماتها في هذا الصدد، على أن تفعل ذلك.

١٣ - ونرحب بازدياد تدفقات المعونة من الجهات الفاعلة الجديدة في مجال التنمية، بما في ذلك بعض البلدان المتقدمة النمو وصناديق عالمية وجهات من القطاع الخاص ومنظمات للمجتمع المدني، علاوة على التدفقات من مصادر تمويل مبتكرة.

١٤ - ونؤكد أن القدرة على تحمل الدين ضرورية لأغراض تدعيم النمو الاقتصادي، وأن القدرة على تحمل الدين وإدارته بفعالية مسألتان هامتان في مجال الجهود

الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن يقتسم المدنيون والدائنون مسؤولية الحيلولة دون نشوء حالات عجز عن تحمل الدين وإيجاد حلول لمثل هذه الحالات. ونحن نلاحظ مع التقدير التقدم المحرز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيض عبء الدين، لكننا نظل قلقين لأن بلدان أفريقية كثيرة لا تزال تواجه صعوبات في سبيل التوصل إلى حل دائم لمشاكل ديونها، مما قد يؤثر على تنميتها المستدامة تأثيراً سلبياً. ولذلك نحن ندعو إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق القدرة على تحمل الدين في الأجل الطويل.

١٥ - ونعلن مجدداً التزامنا بتعزيز فعالية المساعدة الإنمائية، بما في ذلك المبادئ الأساسية للملكية والمواطنة والتنسيق والإدارة من أجل تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة. وندعو إلى مواصلة الحوار بشأن زيادة فعالية المعونة، بما في ذلك التنفيذ الكامل لخطة عمل أكرا على يد البلدان والمنظمات التي تعلن الالتزام بها.

١٦ - ونلتزم بتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، لما فيهما من إمكانيات كبيرة لتيسير تبادل الاستراتيجيات والممارسات والتجارب الناجحة. ويمكن التحكم بقدر أكبر في تأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال علاقات التلاحم مع شركاء التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف الآخرين. ونحن مدركون لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب المنبثقة عن مبدأ الملكية الوطنية، والموجهة نحو تعزيز القدرة الإنتاجية علاوة على تسريع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

١٧ - ونرحب بالالتزامات التي أعلنتها أفريقيا وشركاؤها الإنمائيون في سياق مبادرات وشراكات هامة ومتنوعة في السنوات الأخيرة، مثل منتدى أفريقيا للشراكة، والشراكة الاستراتيجية الآسيوية الأفريقية الجديدة، والشراكة الصينية الأفريقية، والشراكة الاستراتيجية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، والشراكة بين مجموعة الدول الثمانية وأفريقيا، وحساب التحدي للألفية، وخطة رئيس الولايات المتحدة للطوارئ لإغاثة المصابين بالإيدز، واجتماع القمة للتعاون بين أفريقيا وتركيا، واجتماع القمة بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية، ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، والمبادرة الشاملة للرعاية الصحية التي ترعاها حكومة كوبا، ومبادرة جمهورية كوريا من أجل التنمية في أفريقيا، وبرنامج باكستان للمساعدة التقنية الخاصة من أجل أفريقيا، وشراكة التعاون بين فييت نام وأفريقيا، ومنتدى الهند وأفريقيا، ضمن جهات أخرى.

١٨ - ونحث منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية وشركاء التنمية المتعددي الأطراف الآخرين على مواصلة الدعم المقدم إلى الحكومات الأفريقية

وتعزيزه، في مجال جهودها الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الوطنية. ونؤكد على ضرورة تعزيز قدرات وإمكانات منظومة الأمم المتحدة في مجال دعم تنمية أفريقيا.

١٩ - ونؤكد الحاجة إلى وجود نظم مالية وطنية ودولية ذات أداء جيد وقادرة على المساعدة في تقليل عدم التيقن ودعم النمو الاقتصادي. ونسلم بضرورة تعزيز صوت البلدان النامية وتوسيع مشاركتها في صنع السياسات التجارية والمالية وسياسات التمويل.

٢٠ - ونعرب عن قلقنا لأن حصة أفريقيا في التجارة الدولية لا تتعدى نسبة ٢ في المائة، ونؤكد على أهمية الدور الذي تؤديه التجارة في تعزيز النمو الاقتصادي. ونشدد على ضرورة تعزيز التجارة الدولية لأفريقيا، بوسائل من بينها التكامل الإقليمي والمزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي والوفاء بالتزاماتنا تجاه إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يعمل بصورة جيدة، ويتسم بطابع شامل، ويستند إلى القواعد، ويتميز بالانفتاح، وينعدم فيه التمييز، ويتحلى بالإنصاف. ونعلن عن التزامنا بمضاعفة جهودنا لتنشيط المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ومن أجل النجاح في الخروج بنتائج إنمائية المنحى من جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية. وندعو إلى اتخاذ إجراءات وطنية أصلب وتوفير دعم دولي أقوى بغرض بناء قدرات محلية منتجة وذات قدرة على المنافسة من أجل توفير لوازم الصادرات، علاوة على توفير الدعم التجاري للبلدان الأفريقية وتشديد الهياكل الأساسية وإقامة المؤسسات فيها.

٢١ - ونشدد على أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضا. ونشدد على أن منع نشوب النزاعات وحلها وإدارتها وتوطيد الوضع ما بعد النزاع من الأمور الأساسية لتحقيق أهداف الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. ونرحب بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في هذا الصدد، من خلال تعزيز هيكل السلام والأمن في أفريقيا في جملة أمور أخرى.

٢٢ - وندعو إلى تكثيف الجهود واتباع نهج منسق بين الحكومات الوطنية، والاتحاد الأفريقي، والمنظمات دون الإقليمية، ومنظومة الأمم المتحدة وشركائها بهدف إحراز مزيد من التقدم لتحقيق هدف التوصل إلى أفريقيا خالية من النزاعات. ونشدد على أهمية دعم آليات وعمليات توطيد السلام، بما فيها فريق الحكماء، وإطار الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاعات، ونظام الإنذار المبكر، وتشغيل القوة الاحتياطية الأفريقية، ونتعهد بتقديم هذا الدعم. ونشدد أيضا على أهمية هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، ونتعهد بدعمها. ونرحب بتكثيف التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن الدوليين، ونؤكد على أهمية تنفيذ برنامج السنوات

العشر لبناء القدرات للاتحاد الأفريقي. وندعو المجتمع الدولي إلى مساعدة البلدان التي تمر في فترة ما بعد النزاع في تحقيق انتقال سلس من الإغاثة إلى التنمية.

٢٣ - ونذكر أن أفريقيا تواجه عددا من التحديات الخطيرة، بما فيها الفقر، والجوع، وتغير المناخ، وتدهور الأراضي والتصحر، والتحضر السريع، وعدم توفر إمدادات كافية من المياه والطاقة، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض الوبائية. ونثني على البلدان الأفريقية لدورها الريادي في التصدي لتلك التحديات، ورسم الطريق قدما للمنطقة في إطار الاتحاد الأفريقي ومن خلال خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية ودون الإقليمية.

٢٤ - ونؤكد أن تغير المناخ ينطوي على آثار خطيرة على التنمية المستدامة. ونعرب عن القلق من أن أفريقيا تواجه مخاطر كبيرة من الآثار السلبية لتغير المناخ، بالرغم من أنه تنبعث منها أقل نسبة من غازات الدفيئة. ونقرّ بأن الطابع العالمي لتغير المناخ يتطلب أوسع قدر ممكن من التعاون من البلدان جميعها ومشاركتها في استجابة دولية فعالة وملائمة، وفقا لمسؤولياتها المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل منها وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية. ونؤكد مجددا تأييدنا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ ونرحب بالقرارات التي اتُخذت في المؤتمر الثالث عشر للدول الأطراف، الذي عقد في بالي، بما في ذلك خطة عمل بالي. ولا نزال نشعر بقلق بالغ لأن جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية بما فيها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، تواجه مخاطر متزايدة من الآثار السلبية لتغير المناخ، ونؤكد على ضرورة معالجة احتياجات التكيف المتصلة بهذه الآثار بسرعة. وفي هذا السياق، فإننا نؤكد على وجه الخصوص الحاجة إلى موارد مالية جديدة وإضافية.

٢٥ - ونشعر بالقلق إزاء الآثار الناجمة عن أزمة الغذاء العالمية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي هذا الصدد نقرّ بإعلان الاتحاد الأفريقي بشأن الاستجابة لتحديات ارتفاع أسعار الوقود والتنمية الزراعية. وندعو إلى استجابة متكاملة من البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي، وعملها معا لدعم الزراعة المتكاملة والمستدامة ونُهج التنمية الريفية ونؤكد على أهمية الأمن الغذائي وتعزيز القطاع الزراعي، على النحو المبين، في جملة أمور، في البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وندعو الجهات المانحة جميعها ومنظومة الأمم المتحدة إلى زيادة مساعدتها إلى أفريقيا، وخاصة إلى أقل البلدان نموا والبلدان الأشد تضررا من ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

٢٦ - ونرحب بالتزام أفريقيا "بالرؤية الأفريقية للمياه لعام ٢٠٢٥"، وإعلان سرت بشأن الزراعة والمياه في أفريقيا، والتزامات شرم الشيخ لتسريع بتحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في أفريقيا.

٢٧ - وندرك التحديات التي يمثلها عدم كفاية البنية التحتية ولتصنيع في أفريقيا والحاجة إلى زيادة الاستثمارات زيادة كبيرة في جميع أشكال البنى التحتية وفقا للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وندرك المساهمة التي يمكن أن يقدمها رأس المال من القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية.

٢٨ - وندرك الحاجة الملحة إلى الاستثمارات على نطاق واسع في البنية التحتية للطاقة، على النحو المبين في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولتتزم بتعزيز مصادر الطاقة المتجددة، والطاقة النظيفة، وكفاءة استخدام الطاقة وحفظها.

٢٩ - ونؤكد مجددا على الالتزام العالمي بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إذ ندرك أنهما من العناصر الرئيسية في عملية التنمية.

٣٠ - ونعزم أن نبذل مزيدا من الجهود للحد من وفيات الأمهات أثناء النفاس ووفيات الأطفال، ونؤكد مجددا الالتزام بتحقيق حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥.

٣١ - ونلاحظ مع القلق أن العنف ضد النساء والأطفال في كل مكان لا يزال مستمرا وغالبا ما يزداد، ونعقد العزم على كفالة التمسك العالمي الصارم بالمعايير الوطنية والدولية المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات.

٣٢ - ونعرب عن القلق إزاء الآثار السلبية المترتبة على التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان بسبب الجريمة عبر الوطنية، بما في ذلك تهريب الأشخاص والاتجار بهم.

٣٣ - ونلتزم بالحفاظ على مبدأ حماية اللاجئين والتمسك بمسؤوليتنا في إيجاد حل لحنة اللاجئين، بما في ذلك من خلال دعم الجهود التي ترمي إلى معالجة أسباب تنقل اللاجئين، وكفالة عودة آمنة ومستدامة لهؤلاء السكان.

٣٤ - ونقر بأهمية المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي باعتبارها إطارا دوليا هاما لحماية المشردين داخليا، ونرحب بقيام عدد متزايد من الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية بتطبيقها كمقياس، ونشجع جميع الأطراف المعنية على استخدام المبادئ التوجيهية عند التعامل مع حالات التشرد الداخلي؛

٣٥ - ونذكر أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى تشكل أخطارا شديدة بالنسبة للعالم برمته، وتحديات بالغة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، نرحب بالتزام الحكومات الأفريقية والمؤسسات الإقليمية بتوسيع نطاق استجاباتها بغية الحد من الآثار المدمرة لهذه الأوبئة. ونؤكد من جديد التزامنا ببذل كل الجهود اللازمة لرفع مستوى دعم الاستجابات الوطنية الشاملة والمستدامة في أفريقيا، لتحقيق تغطية واسعة ومتعددة القطاعات للوقاية والعلاج والرعاية والدعم، مع المشاركة التامة والفعالة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، والفئات الضعيفة، والمجتمعات المحلية الأكثر تضررا، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل تحقيق هدف استفادة الجميع من برامج الوقاية الشاملة والعلاج والرعاية والدعم بحلول عام ٢٠١٠، تمشيا مع الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦.

٣٦ - ونحدد عزمنا على الوفاء بالتزاماتنا بتوفير تعليم أساسي جيد والتشجيع على القضاء على الأمية، وذلك باستخدام مجموعة كاملة من الصكوك الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك مواصلة الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد لتلبية الاحتياجات التعليمية للبلدان الأفريقية. ونشدد على أهمية التوسع في التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي وكذلك التعليم المهني والتدريب الفني، وخاصة للفتيات والنساء.

٣٧ - ونذكر أن الطريق إلى الأمام لتلبية احتياجات التنمية في أفريقيا يتطلب اتخاذ إجراءات منسقة ومتوازنة ومتكاملة على جميع المستويات، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشكل كامل وفي الوقت المناسب، ومن أجل المعالجة الشاملة لجميع التحديات التي تواجه تنمية أفريقيا. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بمبادرة الأمين العام للدعوة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٣٨ - وقد اعتمد هذا الإعلان السياسي في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. بمناسبة عقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن "الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدما من أجل تحقيقها". وهو يسعى إلى إعادة تأكيد التزام جميع الدول بتلبية احتياجات التنمية في القارة الأفريقية. وباعتماد هذا الإعلان السياسي، فإن الدول الأعضاء تؤكد مجددا إيمانها بمستقبل مزدهر لأفريقيا يكرس القيم الإنسانية الأساسية للكرامة والسلام. وفي هذا السياق، تؤكد الدول الأعضاء كذلك تمسكها بروح التعاون التي تحدد هوية منظومة الأمم المتحدة والتي تقوم على الشراكة بين الأنداد.

٣٩ - وقد استعرض هذا الاجتماع الرفيع المستوى تنفيذ جميع الالتزامات التي تم التعهد بها لأفريقيا ومن قبلها لمعالجة الاحتياجات الخاصة بتنمية القارة على نحو شامل. وينبغي تنفيذ جميع الالتزامات التي تم التعهد بها لأفريقيا ومن قبل أفريقيا بفعالية ومتابعتها على نحو مناسب، من قبل المجتمع الدولي وأفريقيا نفسها، وإننا نؤكد على الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول للتحديات الكبرى في أفريقيا. وفي هذا الصدد. فإننا نطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريراً شاملاً، يضم توصيات، عن "احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ شتى الالتزامات والتحديات وطريقة التقدم إلى الأمام" من أجل صياغة آلية، بحلول الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، لاستعراض التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لجميع الالتزامات المتصلة بتنمية أفريقيا، مستعينا بالآليات القائمة، لكفالة أن تواصل الدول الأعضاء نظرها في تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة لأفريقيا.